دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحة الجريمة اثناء جائحة كوفيد 19

THE ROLE OF THE INTERNATIONAL CRIMINAL POLICE ORGANIZATION IN FIGHTING CRIME DURING THE COVID-19 PANDEMIC

د/ عيسى زهية أستاذة مشاركة

رئيسة فرقة بحث بمخبر البحث الآليات القانونية للتنمية المستدامة

جامعة بومرداس

ملخص:

شهد العالم وباء خطير في نهاية عام 2019 عرف بتسيمية كورونا فيرس أو كوفيد 19 نسبة للوصف العلمي للفيرس. شكل هذا الفيرس خطر كبير على الدول في مختلف الميادين سواء في امنها الصحي، الغذائي، الإقتصادي وكذا الأمني. وشكلت هذه الجائحة لذوي النفوس السيئة ضرفا أو مناسبة لإستفحال الجريمة بارتكاب ما يمكن ارتكابه من الجرائم المعتادة في الظروف العادية وكذا الجرائم المستحدثة بسبب وباء كورونا فيروس.لعب ويلعب الأنتربول دورا مهما في مكافحة الجريمة وقد اضهرت احترافيته قدرته لمساعدة الدول على مواجهة الجريمة في مثل هذه الأحوال. وعليه تاتي هذه الورقة البحثية لإبراز دور الإنتربول في مكافحة الجريمة اثناء جائحة كوفيد 19.

Abstract:

The world witnessed a dangerous global epidemic at the end of 2019, known as Corona Virus or Covid 19, according to the scientific description of the virus. This virus posed a great danger to countries in various fields, whether in their health, food, economic and security. This pandemic constituted for those with bad souls an act of exacerbation of the crime by committing the usual crimes that could be committed in

normal circumstances, as well as the crimes developed due to the Corona virus epidemic. INTERPOL has played and plays an important role in fighting crime, and its professionalism has demonstrated its ability to help countries confront crime in such situations. Accordingly, this research paper comes to highlight the role of INTERPOL in fighting crime during the Covid-19 pandemic.

مقدمة.

شهد العالم وباء عالمي خطير في نهاية عام 2019 عرف بتسيمية كورونا فيرس او كوفيد 19 نسبة للوصف العلمي للفيرس. شكل هذا الفيرس خطر كبير على الدول في العديد من الميادين وأثر سلبا على امنها الصحي، الغذائي، الإقتصادي والأمني. وشكل هذا الوباء لذوي النفوس السيئة ضرفا أو مناسبة لإستفحال الجريمة بارتكاب ما يمكن ارتكابه من الجرائم المعتادة في الظروف العادية وكذا ارتكاب جرائم مستحدثة بسبب هذا الظرف، واقتضت بذلك الضرورة وضع استراتجيات للتصدي لهذه الجرائم سواء على المستوى الوطني او على مستوى التعاون الدولي.

ومن بين صور التعاون الدولي لمكافحة الجريمة اثناء جائحة كوفيد-19 مساهمة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول من خلال احترافيتها في مد يد العون للدول من خلال توجيهات المنظمة الوقائية لمواجهة الوباء، ومن خلال تبيان صور الجرائم المرتكبة أثناء الجائحة وسبل مكافحتها.

ومن خلال ما ذكر يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هي اسهامات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لمكافحة الجريمة اثناء جائحة كوفيد-19؟**

المبحث الأول: اسهام احترافية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحة الجريمة اثناء وباء كوفيد-19

يرجع نجاح الإنتربول في تحقيق انجازاته في مجال مكافحة الجريمة للمرجعية التاريخية في تكوينه وكذا المبادئ والأهداف التي وجد لأجلها **(المطلب الأول)** والآليات والوسائل التي يوظفها لإنجاز مهامها **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول : المرجعية التاريخية لتكوين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وأثرها في مكافحة الجريمة في الظروف العادية والإستثنائية العالمية.

حققت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية من خلال احترافيتها باعتبارها أكبر منظمة شرطية في العالم انجازات كبيرة ومعتبرة في مجال التعاون الدولي لمكافحة الجريمة بهدف الوصول الى عالم أكثر أمانا، ولعل تنظيم المنظمة وهيكلتها لعب دورا مهما في انجازات هذه الأخيرة تبعا للتطورات التاريخية التي شهدتها المنظمة.

وتكمن ابرز تواريخ انشاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية من خلال انعقاد المؤتمر الأول في موناكو سنة 1914 أين اجتمع متخصصون في المجال الأمني والقانوني والقضائي من أربع وعشرين دولة قصد التباحث بشان إجراءات التوقيف والتحري وتسليم ووضع سجلات مركزية للمجرمين الدوليين[1]، تلتها المبادرة المهمة للدكتور يوهانس شوبر رئيس شرطة فينا في سنة 1923 مضمونها إنشاء اللجنة الدولية للشرطة الجنائية متخذة فيينا مقرا لها، واقترحت الجمعية العامة المنعقدة في سنة 1926 في برلين إنشاء كل بلد لجهة اتصال مركزية ضمن بنيته الشرطية، وتم اعتماد في سنة 1927 قرار يقضي بإقامة المكاتب المركزية الوطنية[2].

تطورت اللجنة بإنشاء في سنة 1930 أقسام متخصصة في مكافحة تزييف العملة، والسجلات الجنائية، وتزوير جوازات السفر، وعلى اثر وفاة مؤسس فكرة اللجنة الدكتور يوهانس شوبر تم استحداث ضمن النظام الجديد في سنة 1932 منصب الأمين العام، الذي تقلده لأول مرة السيد اوسكار دريسلر، كما تم في سنة 1935 إطلاق شبكة الإنتربول الدولية للاتصالات اللاسلكية، وتم بعد الحرب العالمية الثانية وبسعي من بلجيكا إعادة احياء اللجنة واعادة هيكلتها وتنظيمها وتبني إجراءات ديمقراطية لانتخاب رئيسها، كما تم نقل مقرها الى باريس[3].

وتعتبر سنة 1956 محطة بارزة في تاريخ المنظمة من خلال اعتماد قانون أساسي معاصر لها، وتغيير اسم اللجنة ليصبح رسميا المنظمة الدولية للشرطة الجنائية مع استخدام الاسم المختصر الإنتربول، وتم في سنة 1958 تنقيح نظام مساهمات البلدان الأعضاء فيها واعتماد نظامها المالي[4].

اعترفت منظمة الأمم المتحدة في سنة 1971 بالإنتربول كمنظمة حكومية دولية، وتم استحداث في سنة 1982 هيئة مستقلة لرصد تنفيذ لوائح الإنتربول الداخلية المتصلة بحماية البيانات، التي ستصبح لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول في عام2003، وفي سنة 2004 تم افتتاح مكتب ارتباط للإنتربول في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وتعيين أول ممثل خاص للمنظمة لدى الأمم المتحدة، ووصل عدد اعضاء المنظمة الى 194 دولة في سنة2018[5].

تقوم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية على مجموعة من الهيئات حددتها المادة الخامسة من القانون الأساسي لها[6] وتتمثل أساسا في الجمعية العامة، اللجنة التنفذية، الأمانة العامة وتصنف كاجهزة رئيسية للمنظمة، وكذا

المكاتب المركزية الوطنية، المستشارين، ولجنة الرقابة على المحفوظات والتي نعتبرها أجهزة مميزة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية[7].

سطرت المنظمة الدولية من خلال نظامها الأساسي مجموعة من الأهداف تتمثل في : تأمين وتنمية التعاون المتبادل على أوسع نطاق بين كافة سلطات الشرطة الجنائية، في إطار القوانين القائمة في مختلف البلدان وبروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذا إنشاء وتنمية كافة المؤسسات القادرة على المساهمة الفعالة في الوقاية من جرائم القانون العام وفي مكافحتها[8].

وتقوم المنظمة بالعمل المتواصل لتحقيق اهداف سطرت منذ سنة 1914 وتتمثل أساسا في التعاون بين أجهزة الشرطة الوطنية والمنظمة عن طريق المكاتب المركزية الوطنية لتسهيل إجراءات التحقيق عبر الحدود، تكثيف وتطوير وسائل الإتصال، والاعتماد على التكوين والتدريب لموظفي أسلاك الشرطة، كما تسعى للكشف عن هوية المجرمين وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بهم، واستحداث سجل دولي موحد للمجرمين[9].

ولعل ما أكسب المنظمة احترام الدول لها والسعي للإنضمام إليها المبادئ المهمة التي تقوم عليها منها: احترام مبدأ السيادة الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة بلحترام قوانينها وأنظمتها، مع تحديد مجال عملها بالحضر حضرا باتا على المنظمة من خلال المادة الثالثة من قانونها الأساسي، ان تنشط او تتدخل في المسائل أو الشؤون ذات الطابع السياسي أو العسكري او الديني أو العنصري. وأيضا إلزامية تنفيذ قرارات الجمعية العامة للمنظمة والإسهام في مواردها المالية[10]، والمساواة في الحقوق والإلتزامات بين جميع دول الأعضاء، والسهر على مبدأ مرونة العمل وتطوير التعاون بين فيما بينها من خلال المكاتب المركزية الوطنية للشرطة الدولية[11].

كل هذه المعطيات ساهمت في التطور الذي شهده الإنتربول منذ نشأته وأكسبه احترافية في تحقيق اهدافه ولعل ابرزها مكافحة الجريمة في كل الظروف العادية والإستثنائية كالحالة المعايشة حاليا وهي جائحة كوفيد-19.

المطلب الثاني: مواءمة آليات ووسائل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لمكافحة الجريمة اثناء وباء كوفيد- 19

يرتبط نجاح المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في أداء مهامها من خلال قدرات وكفاءة موظفيها في المجال الشرطي، ومن خلال ايضا استراتجية عملها والوسائل التي توظفها للتصدي للجريمة والوصول لمرتكبيها.

تعتمد المنظمة على برامج تكوينية ودورات تدريبية فعالة لموظفيها ينشطها أخصائيون متميزون في العمل الشرطي والذين أثبتوا قدراتهم العالية في المجال الأمني، ويقوم هذا التدريب على تعزيز القدرات في ميادين متعددة منها برامج إدارة الهجرة والحدود، تعزيز القدرات في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية، برامج مكافحة الإرهاب، برامج مكافحة تهريب المهاجرين، ويقوم هذا التدريب والتكوين على الشراكة والدعم من طرف الدول الأعضاء في المنظمة وبعض من الاتحادات الدولية كما يشمل الموظفين في المكاتب المركزية الوطنية والمكاتب الإقليمية للإطلاع على آخر المستجدات بشأن الجرائم التي يتوجب محاربتها، ولتجديد المعلومات عن أدوات وإمكانيات وخدمات المنظمة[12].

كما يوفر مركز المنظمة الدولية للشرطة الجنائية العالمي للموارد الوصول إلى كم هائل من الدروس والوثائق الإلكترونية، ويقدم هذا المنبر العديد من الدورات التدريبية المختلفة ويهدف إلى: تشجيع تبادل المعارف وأفضل الممارسات بين البلدان الأعضاء في المنظمة، تعزيز وعي أجهزة

الشرطة بخدمات المنظمة وقواعد بياناته، وتزويدها على الصعيد العالمي بأداة مأمونة لتبادل الخبرات[13]، وقد أطلق الإنتربول في فترة وباء كوفيد-19 التي منع فيها التنقل الأكاديمية الافتراضية لتيسير تدريب الشرطة ضمانا لمواصلة عملية تكوين وتدريب الشرطة[14].

هذا فيها يخص العنصر البشري، أما الوسائل المادية والفنية التي توظفها المنظمة لمكافحة الجريمة يمكن أن نلخصها في أولا نظام النشرات المرمّزة اللون حسب أهدافها الذي تشتهر بها المنظمة والتي ساهمت كثيرا في مكافحة الجريمة، وقد وظفت المنظمة نظام النشرات اثناء جائحة كوفيد-19.

ولعل اهم النشرات التي صدرت في فترة كوفيد-19 **النشرة البنفسجية وهدفها توفير معلومات عن أساليب الجريمة** وما يستخدمه المجرمون من أساليب إجرامية وأغراض وأجهزة ووسائل إخفاء، وقد تناولت هذه النشرات تنبيهات للشرطة للبلدان الأعضاء 194 في الآنتربول زيادة الهجمات ببرمجية انتزاع الفدية وأنواعا جديدة من الاحتيال المرتبط تحديدا بكوفيد-19، وأخرى تتضمن معلومات عن الكيفية التي تستغل بها مجموعات إجرامية خدمات إيصال الطعام إلى المنازل للاتجار بالمخدرات خلال إجراءات الحَجْر الصحي التي فرضتها الحكومات[15].

تنشر الأمانة العامة للمنظمة النشرات بناء على طلب أحد المكاتب المركزية الوطنية، وبتولى تعميمها على كل بلدانه الأعضاء ولا تصدر النشرة إلا بعد التحقق من امتثالها للقانون الأساسي للمنظمة لا سيما المادة الثالثة المذكورة آنفا ولا تصدر إلا بعد استيفائها جميع الشروط اللازمة لمعاملة المعلومات على النحو المحدد في نظام المنظمة لمعاملة البيانات، ونعد هذه ضمانة لصحة المعلومات ورسميتها وحماية للبيانات الشخصية.

وتصدر نشرات أخرى عن المنظمة بالصيغ التالية: **النشرة الحمراء للأشخاص المطلوبون** والغرض منها الكشف عن مكان شخص ما ذي أهمية مطلوب لتحقيق جنائي أو عن هويته أو الحصول على معلومات عنه وتوقيفه لمحاكمته أو ليقضي عقوبته[16]، **النشرة الصفراء للأشخاص المفقودون** والغرض منها المساعدة في العثور على شخص مفقود غالباً ما يكون قاصراً، أو المساعدة في التعرف إلى شخص غير قادر على تقديم معلومات شخصية عن نفسه، **النشرة الزرقاء للمعلومات إضافية** عن هوية الشخص أو موقعه أو ما فعله من أنشطة متعلقة بجريمة ما، **النشرة السوداء لجثث مجهولة الهوية** الغرض منها الحصول على معلومات عن هذه الجثث، **النشرة الخضراء للتحذيرات والمعلومات الإستتخباراتية** والغرض منها التنبيه إلى أنشطة إجرامية ارتكبها شخص ما إذا كان هذا الشخص يُعتبر خطراً محتملاً على السلامة العامة، **النشرة البرتقالية للتنبيه إلى تهديد وشيك** والغرض منها التنبيه إلى حدث أو شخص أو شيء أو عمل يشكل خطراً داهماً على السلامة العامة أو تهديداً وشيكاً لها[17].

وأخيرا النشرات الخاصة للإنتربول – تصدر عن **مجلس الأمن** التابع للأمم المتحدة وتهدف إلى تنبيه أجهزة الأمن لمختلف الدول في العالم إلى أن بعض الجزاءات تنطبق على أفراد أو جماعات أوكيانات محددة من طرف لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وصدرت أكثر من 700 نشرة خاصة منذ البدء العمل بها لأول مرة في سنة 2005، عمم نشرها عن طريق المنظومة العالمية للاتصالات المأمونة للمنظمة، كما يمكن ان تُنشر مقتطفات منها على الموقع الإلكتروني للمنظمة ليطلع عليها عامة الناس[18].

كما توظف المنظمة في عملها التطور العلمي والتكنولوجي قصد تحقيق نتائج أكثر فعالية في مجال مكافحة الجريمة، ويتعلق الأمر أساسا

بمنظومة الاتصال المأمونة، فانطلاقا من سنة 1990 تم إطلاق منظومة الاتصالات X.400 التي تتيح للمكاتب المركزية الوطنية تبادل الرسائل الإلكترونية فيما بينها وإحالتها إلى الأمانة العامة مباشرة، وفي سنة 1992 بدء العمل بمنظومة تقصٍ آلية لإجراء التقصيات عن بُعد في قواعد بيانات الانتربول، وتم استحداث سنة 1998 قاعدة بيانات منظومة الإنتربول للمعلومات أو الأدلة الجنائية التي تعد بالغة الأهمية في سير التحقيقات والكشف عن الجرائم والمجرمين، وتتنوع الأدلة الجنائية في مسارح الجريمة ولعل أشهرها بصمات الأصابع والبصمة الوراثية DNA[19]، وفي سنة 2002 تم إطلاق منظومة الإنتربول العالمية للاتصالات المأمونة I-24/7 ، المستندة إلى شبكة الويب، مما حسّن إلى حد بعيد إمكانية وصول المكاتب المركزية الوطنية إلى قواعد بيانات الإنتربول وخدماته، وفي سنة 2003 تم افتتاح مركز العمليات والتنسيق رسميا في مقر الأمانة العامة، مما أتاح للمنظمة العمل على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، وفي سنة 2015 تم الافتتاح الرسمي لمجمع الإنتربول العالمي للابتكار في سنغافورة، الذي يعمل على مكافحة الجريمة السيبرانية ومساعدة الشرطة في جميع أنحاء العالم للتصدي للتهديدات الناشئة من خلال الابتكار والتدريب[20].

وقد استفادت الدول الأعضاء في الأنتربول كثيرا من منظومة الإتصالات المأمونة التي توفر معلومات دقيقة في وقت قصير جدا اثناء جائحة كوفيد-19.

أضف إلى ذلك تعتمد المنظمة على **تحليل بيانات الاستخبار عن الجرائم**، وتهدف هذه الطريقة العلمية المتطورة إلى تحليل العوامل ومسببات ظاهرة الإجرام من طرف خبراء المنظمة وهذا التحليل يشمل كل الظروف

المحيطة بالجريمة والمجرمين، ويتم استغلال نتائج هذه الدراسات من طرف الدول الأعضاء بوضع استراتيجيات لمحاربة الجريمة وأسباب ارتكابها.

كما تستغل المنظمة **غزارة المعلومات المخزنة** لديها في مختلف قواعد البيانات الجنائية إذ تحتوي على ملايين السجلات تحصلت عليها من مختلف أجهزة الدول الأمنية في جميع أنحاء العالم، وتسعى لتطوير استغلالها وتحليلها من خلال ما يسمى"بملفات التحليل الجنائي"[21]، وتقوم **بتسخير التكنولوجيا** المتطورة والدقيقة لخدمة العمل الشرطي في العالم، باعتبار أن الجريمة اصبحت تأخذ صور جديدة لم تكن تعرف من قبل يوظف فيها المجرمين تقنيات دقيقة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة يصعب من خلالها اكتشاف الجريمة ومرتكبيها[22].

وعليه يتأكد بتوافر كل هذه الإمكانيات المادية والبشرية قدرة المنظمة العالمية للشرطة الجنائية للتصدي للجريمة في كل الظروف بما فيه الظرف الإستثنائي العالمي بسبب جائحة كوفيد-19.

المبحث الثاني: استراتيجية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لمواجهة الجريمة اثناء وباء كوفيد-19

سيتم من خلال المحور الثاني لهذه الورقة البحثية تحديد طبيعة الجرائم الأكثر تداولا اثناء جائحة كوفيد-19 حسب تقدير الإنتربول **(المطلب الأول)**، ثم تبيان بعض من انجازاته ودعمه خلال هذه الفترة **(المطلب الثاني)**

المطلب الأول: تحديد المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لطبيعة الجرائم المرتكبة اثناء وباء كوفيد-19

أكدت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية على دعمها الكامل لأجهزة الشرطة في العالم على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع لمكافحة الجريمة خلال فترة وباء كوفيد-19، التي شكلت فضاء لبعض المجرمين لجني الأموال بطريقة غير مشروعة.

وأصبح الوباء يشكل تهديدا على سلامة وأمن المواطنين من خلال مجموع الجرائم المرتكبة أثناء هذا الظرف، ولعل أبرز الجرائم التي عرفت ارتفاعا منذ ظهوره حسب تقدير المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، الجرائم المتعلقة بتقليد المنتجات الطبية والاحتيال والجرائم السيبرية، إذ استغل المجرمون حالة القلق والذعر التي يعيشها الموطنين لعرض خدمات تقوم أساسا على الغش والإحتيال، أضف الى ذلك جرائم اخرى تتعلق بتجارة المخدرات والمواد الإستهلاكية والعنف الأسري والإستغلال الجنسي للأطفال[23].

فمنذ ظهور الوباء تشهد مختلف الدول تزايدا في كميات المواد الطبية المزورة أو المقلدة المتوفرة في الأسواق، ولا سيما الكمامات الجراحية الوحيدة الاستخدام، ومستحضرات تعقيم اليدين، والأدوية المضادة للفيروسات والملاريا، واللقاحات، ومجموعة أدوات التحاليل الطبية المتصلة بكوفيد-19[24].

وحسب تقدير المنظمة تفاقمت **جرائم الاحتيال الهاتفي** أثناء جائحة كوفيد-19 من خلال تكييف المجرمين لهذه الوسيلة مع الظرف، إذ يقوم المجرمون بالاتصال بالضحايا مدّعين أنهم موظفون في إحدى العيادات أو المستشفيات، ويزعمون أن أحد أقاربهم مصاب بالفيروس ويطالبونهم بتسديد تكاليف علاجه الطبي[25].

كما لوحظ **تزايد بشكل محسوس لعدد الجرائم السيبرية** أثناء جائحة كورونا فيروس التي تستهدف منظمات وأشخاصا ومؤسسات، وتدخل النطاقات والبرمجيات الخبيثة وبرمجيات انتزاع الفدية في عداد أشكال الاعتداءات السيبرية التي أُبلغ عنها[26].

فبالنسبة للصفحات و**النطاقات الخبيثة** تم استحداث حسب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية عدد كبير من النطاقات المسجلة على الإنترنت التي تتضمن تسميتها مصطلحات «coronavirus»، و«corona-virus» ، و « covid19 » ، و« covid-19 »[27].

وبخصوص **البرمجيات الخبيثة** عُثر على برمجيات خبيثة وبرمجيات تجسس حاسوبية وأحصنة طروادة مدسوسة في خرائط تفاعلية ومواقع على الويب تتعلق بفيروس كورونا، وينخدع المستخدمون أيضا برسائل إلكترونية تنزّل برمجيات خبيثة على حواسيبهم أو أجهزتهم النقالة.

وأما عن برمجيات انتزاع الفدية، فقد أُستهدفت بها المستشفيات والمراكز الطبية والمؤسسات العامة، اعتقادا من المجرمين أن هذه الهيئات قد تقبل دفع الفدية لأنه لا يمكنها الاستغناء عن منظوماتها الحاسوبية بسبب اشتداد وطأة الضغط عليها جرّاء الأزمة الصحية العالمية. ويمكن لبرمجيات انتزاع الفدية أن تتسلل إلى المنظومات الحاسوبية للمستشفيات بواسطة رسائل إلكترونية تتضمن روابط

أو مرفقات ملوثة، أو عن طريق قرصنة بيانات تسجيل الدخول الخاصة بالموظفين، أو استغلال أيّ ثغرة في المنظومة المستهدفة[28].

ومن الجرائم التي تعايشها مختلف الدول حسب الإنتربول أثناء جائحة كورونا بسبب الحجر الصحي، تزايد عمليات السرقات والنهب على المؤسسات والمصانع التي اضحت فارغة لعدم ممارسة أنشطتها، كما لوحظ ارتفاع كبير لجرائم العنف الأسري التي استهدفت بشكل ملحوظ النساء والأطفال، كما ازدادت في الأسابيع الأخيرة على الإنترنت أنشطة الجناة الساعين للحصول على مواد الاعتداءات الجنسية على الأطفال لنقص المشرفين الذين يكشفون هذه المواد المسيئة على الشبكة. ومن بين الجرائم المستحدثة اثناء ووباء كزفيد-19 والتي اصدر بشانها الإنتربول تنبيها حذر فيه من لجوء منظمات إجرامية إلى استغلال خدمات توصيل الطعام إلى المنازل لنقل المخدرات وسلع غير مشروعة أخرى[29].

ومن اخطر الجرائم التي استفحلت فترة جائحة كوفيد-19 نجد أيضا الغش في المواد الغذائية والإستهلاكية، اذ اغتنم المجرمون هذه الفترة لتسويق وتخزين منتجات غذائية بطريقة غير مشروعة والأخطر ان غالبا ما شمل هذا التسويق مواد غذائية خطيرة فاسدة منتهية الصلاحية لتشكل بذلك خطرا اضافيا على صحة الضحايا[30].

كما يتابع الإنتربول حاليا التحولات التي تشهدها مجالات إجرامية أخرى مثل تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والجرائم البيئية ويتلقى معلومات بشأنها من البلدان الأعضاء، ومن خلال هذا العمل الشرطي المستمر يسهم الإنتربول في توضيح توجه الجريمة للدول الأعضاء اثناء جائحة كوفيد-19.

المطلب الثاني: دعم وانجازات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحة الجريمة اثناء وباء كوفيد-19

اثبتت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية احترافيتها في مجال التعاون الدولي لمكافحة الجريمة في الظرف الإستثنائي العالمي بسبب تفشي وباء كوفيد-19، واتبعت في ذلك استراتيجية وقائية من المرض وردعية للتصدي لطبيعة الجرائم التي اخذت منحى خطير في هذه الفترة.

ولأن الوقائية من الجريمة اثبتت في كثير من الأحيان نجاعتها دأبت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية على توظيف هذا النمط خلال وباء كوفيد-19 وتمثلت هذه الإستراتيجية في تكثيف التوصيات والإرشادات الوقائية الخاصة بالأمن السيبيري الشخصي والمهني لعامة الناس، وكذا كيفيات تفادي المواد الطبية والصيدلانية المغشوشة عبر موقعها الرسمي[31].

كما بادر الإنتربول في اصدار وثيقة تتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية لأجهزة انفاذ القانون اثناء وباء كوفيد-19، وهذه المبادئ التوجيهية أُعدَّت وفقا لأفضل الممارسات الدولية وتوصيات منظمة الصحة العالمية، توفر معلومات عن كيفية حماية أفراد أجهزة إنفاذ القانون أنفسهم وأسرهم، وتبرز مختلف المهام التي تؤديها هذه الأجهزة خلال الوباء. ونذكر من هذه المهام : الإلتزام بالتدابير الصحية اثناء الوباء لتفادي العدوى بين افراد اجهزة الشرطة، دعم تطبيق التدابير الصحية بفرض قيود على التنقلات في المعابر الحدودية وفي المناطق الخاضعة للحجر الصحي[32]، العمل على كل ما من شانه تحقيق النظام العام من ادارة اماكن الحجر الصحي وتجمعات الأشخاص، اقامة شركات بين مؤسسات امنية واجهزة الشرطة والجيش، فرض طوق أمني على البنى التحتية الحساسة مثل المستشفيات، الحذر من عمليات الفرار من السجون، ضبط أعمال الشغب، اجراءات اقتفاء مخالطي المرضى، تامين

الإمداد بالوازم الصحية العاجلة، منع انشطة محددة غير مشروعة ظهرت في سياق الأزمة المرتتبطة بكزفيد-19، التصدي للتجارة غير المشروعة للمواد الطبية والصيدلانية وعمليات النصب والإحتيال والجرائم السيبيرية، وتحقق كل هذه الأهداف يكون بمراعاة التدابير الصحية المعمول لصد تفشي الفيروس[33].

ومن بين انجازات الإنتربول كشف احتيال دولي مرتبط بكوفيد-19، إثر الإشراف على التنسيق في قضية أدت إلى اعتقالات وفتح تحقيقات في أرجاء أوروبا. تعود مجريات القضية إلى كشفت مؤسسات مالية والسلطات في ألمانيا وآيرلندا وهولندا عن مخطط احتيال معقد بأسلوب موقع وبريد إلكتروني مزيف ومقرصن.وفي ضوء ندرة اللوازم الطبية على الصعيد العالمي، لجأ العديد من المشترون إلى مصادر جديدة لتأمين الكمامات المتزايدة الطلب، وعلى إثر ذلك تعاقدت هيئات صحية ألمانية مع شركتين في زيورخ وهامبورغ لشراء كمامات بقيمة 15 مليون يورو[34].

تعود وقائع القضية إلى "منتصف شهر مارس2020، التي بدأت من عنوان بريد إلكتروني وموقع على الويب كانا متصلين على ما يبدو بشركة مشروعة في إسبانيا لبيع الكمامات، مع جهل المشترين بأن هذا الموقع الإلكتروني مزيف وأن عناوين البريد الإلكتروني فيه كانت مقرصنة، وفي رسائل إلكترونية، ادّعت الشركة بدايةً بأن لديها 10 ملايين كمامة، لكن إجراءات التسليم تعثرت. وعلى سبيل الترضية، أحالت المشترين على وسيط 'موثوق' في آيرلندا وعد بتوجيههم إلى شركة مورّدة أخرى، هذه المرة في هولندا، وادّعى الوسيط بأن له علاقات تجارية متينة مع الشركة الهولندية المزعومة، وقدم ضمانات تفيد بقدرتها على توفير 10 ملايين كمامة. وجرى الاتفاق على إرسال شحنة أولية قِوامها 1,5 مليون كمامة مقابل دفع مبلغ 1,5 مليون يورو مقدما.

وبادر بذلك المشترون إلى القيام بتحويل مصرفي إلى آيرلندا واستعدوا لاستلام شحنة الكمامات التي كان من المفترض نقلها على متن 52 شاحنة من مخزن في هولندا إلى الوجهة النهائية في ألمانيا بمواكبة سيارات شرطة.

وقُبيل حلول تاريخ الاستلام، أُبلغ المشترون بأن الأموال لم تصل وبضرورة إجراء تحويل مستعجل بمبلغ 880.000 يورو إلى الشركة الهولندية مباشرة لتأمين البضاعة. ورغم التحويل البرقي للأموال من قبل المشتري لم تبلغ الكمامات وجهتها أبدا. وتبيّن أن الشركة الهولندية موجودة، ولكن جرى استنساخ موقعها الإلكتروني، ولم يكن هناك أيّ سجل رسمي بطلب الشراء.

وبمجرد تفطن المشترون بأنهم وقعوا في عملية احتيال، اتصلوا بمصرفهم في ألمانيا، والذي اتصل مباشرة بوحدة الإنتربول لمكافحة الجرائم المالية التي عملت جاهدة من أجل اعتراض الأموال واقتفاء أثرها بمشاركة جهود مصارف ووحدات استخبارات مالية وسلطات قضائية ومنظمتان شريكتان هما يوروبول ويوروجست، واتصل الإنتربول بمكتبه المركزي الوطني في دبلن وبالمصرف الآيرلندي المعني، وأتاح التدخل السريع لمكتب مكافحة الجريمة الاقتصادية التابع للشرطة الوطنية الآيرلندية بتجميد مبلغ 1,5 مليون يورو المودع في الحساب المصرفي المعني وتحديد هوية الشركة الآيرلندية المتورطة ".[35]

وفي مجال الغش في المواد الغذائية الخطيرة والمنتهية الصلاحية تمكن الإنتربول بالتنسيق مع اليوروبول من خلال العملية Opson IX من ضبط واسترجاع أكثر من 12000 طن من المواد غير المشروعة والخطيرة من محلات تجارية وأسواق وأثناء مراحل تفتيش وسائل نقل البضائع، وقد شاركت مصالح الشرطة والجمارك والمؤسسات الوطنية للأمن الغذائي ومتعاملين

خواص من 77 دولة في هذه العملية للفترة الممتدة من ديسمبر 2019 إلى جوان 2020 وهي فترة امتد فيها الوباء كوفيد-19[36].

ويواصل الإنتربول تقديم دعمه لمواجهة الجرائم في ظل الجائحة، من خلال تقديم تقرير مُحين يتضمن تقييما للتهديدات العالمية المرتبطة بكوفيد-19 وتقييم للعمل الشرطي، ويعرض التقرير أيضا طرقا مبتكرة لاستخدام التكنولوجيا من أجل التكيّف مع التحديات التي يطرحها كوفيد-19 مثل استخدام الطائرات المسيّرة وتطور استخدام البيانات البيومترية والذكاء الاصطناعي.هذا التقرير مُوجه لهلدانه الأعضاء، يستند إلى خبرات ومعارف الشرطة في البلدان التي تتعامل بفعالية مع هذا الوباء[37].

الخاتمة

لاينكر أحد ان الظرف الذي يعيشه العالم منذ ظهور وباء كوفيد-19 هو ظرف صعب جدا في انتظار لقاح يقضي على الفيروس، الوضعية التي ولدها أثرت كثيرا على الأفراد والدول على حد سواء مما استدعت الضرورة التكيف مع الوضع بسلوكيات ايجابية وبتسطير استراتيجيات من طرف الدول للتعامل مع الوباء.

أكد الوضع االصحي العالمي أن الوباء كوفيد-19 لم يكن عائقا لذوي النفوس السيئة لمواصلة ارتكاب الجريمة بل بالعكس اتُخذ كوسيلة مواتية لإقتراف أكبر عدد من الجرائم هذا ما أدى إلى ضرورة توخي اليقضة والحذر والتعاون من أجل التصدي للجريمة بكل اشكالها.

لعب الإنتربول دورا مهما في تحقيق تعاون دولي للتصدي للجريمة أثناء وباء كوفيد-19 بتقديم دعمه الكامل للدول الأعضاء سواء باستراتيجيته الوقائية

أو دعمه باحترافيته وامكانيته المادية والبشرية وأكد على مواصلة دعمه على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع لأعضائه.

وفي آخر هذه الورقة البحثية نقدم بعض من الإقتراحات التي قد تسهم في مجال مكافحة الجريمة أثناء الظروف الإستثنائية العالمية نذكر منها:

-مواصلة تكثيف الجهود على المستوى العالمي لمكافحة الجريمة اثناء وباء كوفيد-19، مع التبادل المكثف للمعلومة بين الإنتربول والدول الأعضاء.

-الإستفادة من تقييم الإنتربول للوضع خلال كوفيد-19 وتكييف القوانين الوطنية بمعطياته.

-اثبتث انجازات الإنتربول في فترة كوفيد-19 ان الجرائم السيبيرية كانت الأكثر استهدافا في هذه الفتره وعليه تقتضي الضرورة تدعيم التكوين على مستوى الدول لأجهزتها الأمنية في هذا المجال.

-ضرورة تكييف القوانين الوطنية الجنائية مع الأزمات الصحية الإستثنائية التي قد تعيشها الدولة، منها تحديد طبيعة الجرائم التي قد ترتكب من وضد المؤسسات الإستشفائية ومستخدميها في هذه الفترات.

- اشراك مؤسسات التعليم العالي في تبيان أهمية التعاون في المجال الشرطي الدولي، مع الإستغلال الفعلي لإحترافية الهيئات الناشطة في هذا المجال.

-الأخذ بتوجيهات الأجهزة الأمنية في الظروف الإستثنائية كحالة كوفيد-19، ولعل نجاح الدول في التصدي لمثل هذه الأزمات يتحقق أكثر من خلال اشراك المجتمع المدني في هذه العملية ولعل التفكير في اصدار أو ادراج دور الجمعيات في الظروف الإستثنائية في النصوص المنظمة لها أصبح أمر ضروري وأكيد.

- الأخذ بجدية أن الوباء مستمر رغم تحسن الأوضاع في بعض البلدان ومنه الزامية احترام التدابير الصحية الوقائية والتكيف مع الوضع إلى غاية اكتشاف لقاح يقضي على الفيروس.

قائمة المراجع والمصادر:

وثائق الإنتربول:

1. القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول، [I/CONS/GA/1956 (2017)]، 2017.

2. الإنتربول، صحيفة وقائع منظومة النشرات الدولية، COM/FS/2020-03/GI-02

3-الإنتربول، وباء كوفيد-19 مبادئ توجيهية لأجهزة إنفاذ القانون، 26/آذار، مارس/2020

COVID19-Guidlines_PUBLIC_26 mar2020

4-الإنتربول، وباء كوفيد- 19 التدابير الموصى بها لأجهزة إنفاذ القانون، Covid-19 -Posters -AR .

المقالات العلمية:

1-بوعبسة محمد- فرقاق معمر، أهمية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الجريمة، مجلة القانون المركز الجامعي غليزان، المجلد6، العدد09، 2017.

2-د/ عيسى زهية، "حماية الطفل من الاستغلال الجنسي في المجال السياحي"، مقال منشور بالمسطرة الإجرائية دراسات في القانون الخاص، لمخبر

البحث القانون الخاص المقارن ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر، دار الكتاب العربي، 2016.

3-غربي أسامة، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول ودورها في مكافحة الجريمة، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد3، العدد 3، 2011.

4-قسيمة محمد، وسائل الفنية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الانتربول كآلية التعاون الدولي الشرطي، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 34 العدد 02، 2020.

المداخلات العلمية

1- د/ عيسى زهية، دور منظمة الإنتربول في مكافحة الفساد، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول: مدى فعالية مكافحة جرائم الفساد بين الاتفاقيات الدولية والتشريع الجزائري، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف كلية الحقوق والعلوم السياسية مخبر القانون والأمن الإنساني، أيام 6و7 فيفري 2019.

2-د/ عيسى زهية، دور الأمن في المجال السياحي، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الوطني حول "تحولات الأمن العمومي"، أيام 6،7 ماي 2015، بكلية الحقوق جامعة الجزائر1.

المواقع الإلكترونية:

www.interpol.int

الهوامش

[1]- حالت الحرب العالمية الأولى كعائق لتحقيق أهداف هذا المؤتمر : انظر في ذلك بوعبسة محمد فرقاق معمر، أهمية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الجريمة، مجلة القانون المركز الجامعي غليزان، المجلد6، العدد09، 2017، ص254.

[2]- انظر بخصوص ذلك: الموقع الرسمي للانتربول: www.interpol.int
وأيضا د/ عيسى زهية، دور منظمة الإنتربول في مكافحة الفساد، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول: مدى فعالية مكافحة جرائم الفساد بين الاتفاقيات الدولية والتشريع الجزائري، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف كلية الحقوق والعلوم السياسية مخبر القانون والأمن الإنساني، أيام 6و7 فيفري 2019، ص3.

[3]- انظر الموقع الرسمي الإلكتروني للانتربول، المرجع السابق. وتجدر الإشارة له ان الأمم المتحدة منحت في سنة 1949 للمنظمة مركزا استشاريا باعتباره منظمة غير حكومية.

[4]- الاسم الرسمي للمنظمة هو "المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، كما تستخدم المنظمة منذ عام 1950 شعار لها وكذا علم يميزها يحظيان بالحماية القانونية بموجب اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية لعام 1883 العلامات المميِّزة للإنتربول بوصفه منظمة دولية.

[5]- الرمجع نفسه.

[6]- المادة 05 من القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول، [I/CONS/GA/1956 (2017)]، 2017، ص 3. شهد هذا القانون الأساسي عدة تعديلاتت متتالية لسنوات 1962، 1964، 1977، 1984، 1997، 2008، 2017.

[7]- تستند المنظمة في عملها على وثائق أخرى هي: النظام العام للمنظمة، النظام الداخلي للجمعية العامة، النظام الداخلي للجنة التنفيذية ونظام الأنتربول لمعاملة البيانات .

[8]- انظر المادة الثانية من القانون الأساسي للإنتربول، المرجع السابق.

[9]- د/ عيسى زهية، المرجع السابق، ص8-9.

[10]– انظر المادة 9 من القانون الأساسي للإنتربول وبالنسبة للميزانية المادة 38 منه التي نصت أن مواردها تتكون من: " المساهمات المالية أو الاشتراكات المالية للدول الأعضاء، كما يمكن أن تتلقى المنظمة مساهمات مالية على شكل هبات وتركات ومساعدات وموارد أخرى ويكون ذلك بعد قبول اللجنة التنفيذية أو بموافقتها.

[11]– انظر لمزيد من النفصيل: أسامة غربي، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول ودورها في مكافحة الجريمة، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 3، العدد 3، 2011، ص160-161.

[12]– برمجت المنظمة حالياً عدة مشاريع ممولة من الخارج، منها ما هي ممولة من طرف كالمانيا، وكندا. ويمول الاتحاد الأوروبي برنامج إدارة الهجرة والحدود المشترك بين الاتحاد الأوروبي ورابطة جنوب شرق آسيا.أنظر الموقع الرسمي للإنتربول، المرجع السابق.

[13]– المرجع نفسه.

[14]– الإنتربول، الإنتربول يطلق الأكاديمية الافتراضية لتيسير تدريب الشرطة خلال وباء كوفيد-19، 29 ابريل 2020 https://www.interpol.int/ar/1/1/2020/197

[15]– https://www.interpol..int

[16]– وصدر إلي اليوم أي إلى تاريخ 10 أوت 2020 قرابة 62000 نشرة حمراء سارية المفعول، من بينها حوالي 7000 نشرة متاحة للعموم . وفي عام 2019، أصدر الإنتربول 13377 نشرة حمراء، المرجع نفسه.

[17]– انظر الموقع الرسمي للمنظمة وأيضا: الإنتربول، صحيفة وقائع منظومة النشرات الدولية، COM/FS/2020-03/GI-02، ص 1-2. واضافة الى النشرات هنالك ما يعرف **بالتعاميم** وهي شبيهة بالنشرات لكنها اقل رسمية ، وتصدر لتحقيق نفس أغراض النشرة يرسلها بلد عضو بالمنظمة من خلال المكتب المركزي الوطني أو هيئة دولية إلى البلدان التي يختارانها. وهي مسجلة في قواعد البيانات الشرطية الموجودة في المنظمة. وينبغي أن تمتثل للقانون الأساسي للمنظمة ونظام المنظمة لمعاملة البيانات.

[18]– المرجع نفسه. والغرض من الجزاءات الإلزامية الضغط على دولة أو كيان من أجل الامتثال للأهداف التي حددها مجلس الأمن، دون اللجوء لاستخدام القوة وغالبا ما تشمل: –

تجميد الأموال و الأصول الأخرى لهؤلاء الأفراد أو الكيانات ؛-**حظر السفر** : بمنع أفراد محددين من دخول أراضي دول أو عبورها. -**حظر الأسلحة**:.أنظر :www.un.org

[19]- وتعتمد العديد من الدول عند منح تأشيرات الدخول إلى بلدانها على اخذ بصمات الأصابع وصور بيومترية عند إيداع ملف التأشيرة والأكيد أنها ستوظفها متى اقتضى الأمر ذلك في مجال التعاون الأمني الدولي، وفيه من البلدان من هي أكثر تقدما في مجال البصمات إذ تعتمد على اخذ بصمة العين عند دخول أي شخص عبر مطاراته ا الدولية وهذا ما هو معمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة ، انظر لمزيد من التفصيل : د/ عيسى زهية، دور الأمن في المجال السياحي، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الوطني حول "تحولات الأمن العمومي"، أيام 6،7 ماي 2015، بكلية الحقوق جامعة الجزائر1.

[20]- انظر الموقع الرسمي للمنظمة، المرجع السابق، وأيضا : قسيمة محمد، وسائل الفنية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الانتربول كآلية التعاون الدولي الشرطي، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 34 العدد 02، 2020، ص129.

[21]- تحتوي المنظمة على العديد من الملفات منها ملف الاتجار بالمخدرات، والأسواق غير المشروعة، والجريمة المنظمة، وتصنيع القنابل، والمتفجرات.

[22]- تذكر المنظمة من بين هذه الجرائم المستحدثة سرقة السيارات عبر تضخيم الإشارة الصادرة عن المفتاح الأساسي

[23]- انظر بخصوص بعض ميادين الإستغلال الجنسي للأطفال: **د/** عيسى زهية، "حماية الطفل من الاستغلال الجنسي في المجال السياحي"، مقال منشور بالمسطرة الإجرائية دراسات في القانون الخاص، لمخبر البحث القانون الخاص المقارن ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر، دار الكتاب العربي، 2016.

[24]- والمنتجات والأدوية المتصلة بكوفيد-19 منها :الكمامات الجراحية الوحيدة الاستخدام، ومستحضرات تعقيم اليدين، والأدوية المضادة للفيروسات والملاريا، واللقاحات، ومجموعة أدوات التحاليل الطبية المتصلة بكوفيد-19؛ الأدوية المنقذة للحياة كتلك المستخدمة لمعالجة أمراض السرطان والملاريا ونقص المناعة البشرية وغيرها من الأمراض الخطيرة؛ الأدوية غير الحيوية كأدوية معالجة مشاكل الانتصاب وأدوية إنقاص الوزن؛ الأجهزة الطبية التي

تشمل العدسات اللاصقة، والواقيات الذكرية، والحقن، والأدوات الجراحية، والكراسي المتحركة، وآلات العلاج الإشعاعي https://www.interpol.int/ar/4/13/8/4 .

[25]– الأنتربول، الجرائم المالية لا تقعوا ضحية لها، https://www.interpol.int/ar/4/11/5، تجدر الإشارة هنا أن الموقع الإنتبول يحتوي على تدابير وقائية فعالة حتى لا يقع الضحايا في قبضة مجرمي وسائل الإتصال المختلفة

[26]– حسب تقدير الإنتربول تفاقمت الجرائم السيبرية بسبب اعتداءات على الشبكات والمنظومات الحاسوبية التي يملكها الأفراد والشركات بل وحتى المنظمات العالمية لانخفاض تدابير الدفاع السيبرية بسبب نقل التركيز إلى الأزمة الصحية.

[27]–الإنتربول، التهديدات السيبيرية المتصلة بوباء كوفيد–19، https://www.interpol.int/ar/4/6/19

[28]– المرجع نفسه

[29]– الإنتربول، تجار مخدرات يستعينون بخدمات توصيل الطعام إلى المنازل لنقل المواد المخدرة خلال الحَجْر الصحي المرتبط بكوفيد –19، 30أفريل 2020. وتلقّي الإنتربول من الشرطة في إسبانيا وآيرلندا وماليزيا والمملكة المتحدة تقارير تفيد بأن سعاة توصيل الطعام إلى المنازل ينقلون مخدرات مثل الكوكايين والماريخوانا والكيتامين والإكستازي.
https://www.interpol.int/ar/1/1/2020/195

[30]– https://www.interpol.int/ar/1/1/2020/Food-fraud-in-times-of-COVID-19

[31]– أطلق الإنتربول حملة توعوية بالتهديدات السيبيرية المتصلة بكوفيد– 19 أطلق عليها لإسم "اغسلوا ايديكم السيبيرية" WashYourCyberHands– في الفترة الممتدة من 4 إلى 31 ماية 2020 لتزويد الأفراد والشركات بالمعارف اللازمة لحماية منظوماتهم وبياناتهم . يتضمن الموقع الرسمي للإنتربول على مجموعة مهمة من الإرشادات التوعوية لعدم الوقوع في الجريمة السيبيرية.

[32]– الإنتربول، وباء كوفيد–19 مبادئ توجيهية لأجهزة انفاذ القانون، 26/آذارمارس/2020، ص8–9، COVID19-Guidlines_PUBLIC_26 mar2020

[33]– المرجع نفسه ، ص10–19، انظر ايضا: الإنتربول، وباء كوفيد–19 التدابير الموصى بها لأجهزة انفاذ القانون، Covid-19 –Posters -AR

[34]-الإنتربول، سقوط اقنعة كشف مخطط احتيال دولي مرتبط بكوفيد- 19، 14 أفريل 2020، https://www.interpol.int/ar/1/1/2020/194

[35]- المرجع نفسه.

[36] -https://www.interpol.int/fr/Actualites-et-evenements/Actualites/2020/La-fraude-alimentaire-a-l-heure-du-COVID-19

[37]- الأنتربول ، منع الجريمة وحماية الشرطة: تقييم الإنتربول للتهديدات العالمية المرتبطة بكوفيد 19، 6 ابريل 2020، https://www.interpol.int/ar/1/1/2020/193